

Distr.: General
7 March 2007
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في الفقرة ٣٠ من قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريراً عن أداء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمسؤولياتها. وهذا هو التقرير الحادي عشر الذي يقدم عملاً بذلك القرار.

٢ - ويعرض هذا التقرير آخر مستجدات الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ التقرير الماضي (S/2006/945) المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. كما يقدم موجزاً لأهم التطورات السياسية في الفترة قيد الاستعراض، ولا سيما فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها حكومة العراق لتعزيز المصالحة الوطنية وتحسين الحالة الأمنية، فضلاً عن التطورات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالعراق. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات مستجدة عن أنشطة ممثلي الخاص للعراق أشرف جهانغير قاضي وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وتقييماً للحالة الأمنية، ومعلومات مستكملة عن المسائل التشغيلية والأمنية.

ثانياً - موجز التطورات الرئيسية في العراق

ألف - التطورات السياسية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ظلت مستويات العنف المستفحلة في العراق تلقي بظلالها على الجهود السياسية وجهود إعادة الإعمار التي تبذلها حكومة العراق والمجتمع الدولي. وكان لذلك أيضاً تأثير سلبي على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان. وزاد



تردي الوضع من تمزق النسيج الاجتماعي والسياسي للبلد، وارتفعت أعداد الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين لتبلغ أرقاما لم تشهدها من قبل.

٤ - ولا تزال الحالة الأمنية المتردية، لا سيما في بغداد والمناطق الجنوبية والغربية، توهن قدرة حكومة العراق على تقديم الخدمات الأساسية وإيجاد فرص العمل وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وبصورة خاصة، ما فتئ الوصول إلى مرافق الخدمات الصحية يمثل أمرا محفوفًا بصعوبة بالغّة نتيجة لخطر التحول وانعدام الأمن بشكل عام، كما أن توافر العلاج ليس دائما مضمونا بسبب النقص الحاد في المعدات الطبية والأدوية. ونقلًا عن وزارة التعليم العراقية، شهدت نسبة الالتحاق بالمدارس تراجعًا كبيرًا، حيث بلغت ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٦. ونظرًا لاستمرار تردي الأوضاع، يلجأ العديد من العراقيين إلى الجماعات المحلية والمليشيات طلبًا للحماية أو للحصول على الخدمات الأساسية. ولمواجهة ذلك، تركز حكومة العراق جهودها على مكافحة العنف المستشري عن طريق الشروع في تنفيذ خطة أمنية جديدة في بغداد، يرمز لها باسم عملية فرض القانون.

٥ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أوجز رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بوش، في خطاب سياسي بثه التلفزيون، تفاصيل الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في العراق. فعلاوة على العمليات الأمنية، يشمل النهج خطوات عسكرية واجتماعية واقتصادية بارزة ترمي إلى إحراز تقدم ميداني أكبر. ويتمثل الهدف المتوخى في تحمل حكومة العراق المسؤولية الأمنية في جميع المحافظات بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ وإجراء انتخابات في المحافظات قبل نهاية عام ٢٠٠٧؛ وكفالة التخصيص العادل لمبلغ ١٠ بلايين دولار من الأموال العراقية لإعادة الإعمار ومشاريع الهياكل الأساسية من أجل إيجاد فرص عمل جديدة؛ ووضع الصيغة النهائية للقانون التشريعي المتعلق بتقاسم إيرادات النفط بصورة منصفة؛ وتنقيح قانون اجتثاث البعث؛ ووضع إجراءات نزيهة لمراجعة الدستور العراقي. وفي الخطاب نفسه، أكد الرئيس بوش عزم الولايات المتحدة وضع حد للأنشطة التي تنطلق من جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية، ولا سيما الأنشطة التي يُزعم أنها تدعم شن هجمات على القوات الأمريكية. واشتدت حدة التوتر الدبلوماسي عقب تدخل القوة المتعددة الجنسيات في العراق ضد رعايا إيرانيين، بما شمل عمليات اعتقال في إربيل وبغداد. ونفت جمهورية إيران الإسلامية تلك الادعاءات، وقال وزير خارجيتها إن المسؤولين الذين اعتقلوا كانوا في العراق تلبية لدعوة من حكومة العراق.

٦ - وفي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، استضاف رئيس الوزراء المالكي مؤتمرًا للأحزاب والكيانات السياسية كجزء من خطة الحكومة من أجل المصالحة الوطنية.

وشهد اللقاء حضوراً كبيراً للأحزاب السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية. لكن الأحزاب التي لها روابط مع حزب البعث، بالإضافة إلى الكتلة الصدرية، والقائمة العراقية برئاسة إياد علاوي، والجبهة العراقية للحوار الوطني بقيادة صالح المطلك، لم تحضر رسمياً. ومع ذلك، شارك العديد من أعضاء كل مجموعة في المؤتمر بصفتهم الشخصية. واختتم المؤتمر ببيان تضمن التوصية بأمور منها حل الميليشيات، والتعجيل بانسحاب القوة المتعددة الجنسيات، وإعادة إدماج قدامى أفراد الجيش.

٧ - ولم يستطع مجلس النواب بلوغ النصاب القانوني خلال الجزء الأكبر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بسبب مقاطعة أعضائه الـ ٣٠ من الكتلة الصدرية، مما أخرج صدور عدد كبير من القوانين الهامة. واستأنفت الكتلة الصدرية مشاركتها في الحكومة ومجلس النواب في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بعدما أوقفت مشاركتها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ولدى استئناف البرلمان جلساته بكامل تشكيله في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أصدر قانون تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، كما أصدر قانون حالة الطوارئ الذي كانت فترة سريانه قد انتهت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ووافق مجلس النواب أيضاً على ميزانية عام ٢٠٠٧ في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وهي أكبر ميزانية في تاريخ العراق، نظراً لقيمتها البالغة ٤١ بليون دولار. وتشير الميزانية إلى وجود عجز قيمته ٧ بلايين دولار ستسده، حسبما ذكر، من فائض السنة المالية ٢٠٠٦.

٨ - ولم يتم بعد سن قانون تشريعي إضافي يعتبر عنصراً محورياً في استراتيجية المصالحة الوطنية، حسبما ورد في خطة بغداد الأمنية. وبصورة خاصة، لا يزال قانون النفط قيد النظر، وهو قانون أساسي سواء بالنسبة للوحدة الوطنية أو التنمية الاقتصادية في العراق. ويرمي مشروع القانون، بالإضافة إلى القانون التشريعي المكمل له، إلى وضع إجراءات للاستثمار والإدارة فيما يتصل بصناعة النفط، والتوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم الإيرادات النفطية الوطنية وممارسة رقابة اتحادية على عقود النفط المتفاوض عليها في المحافظات. وعقب مفاوضات مستفيضة، أيد مجلس الوزراء مشروع القانون في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ قبل عرضه على البرلمان الذي من المقرر أن يستأنف جلساته في آذار/مارس. وثمة مشاريع قوانين رئيسية أخرى قيد النظر، منها ما يتعلق باجتثاث البعث، والانتخابات في المحافظات، وإمكانية إصدار قانون للعفو.

٩ - وبدأ تنفيذ خطة بغداد الأمنية في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ ببيان ألقاه اللواء الركن عبود قنبر، قائد عمليات خطة بغداد الأمنية، بُث مباشرة على التلفزيون. وأعلن اللواء قنبر أن

تنفيذ خطة بغداد الأمنية سيقترن بإغلاق الحدود مع الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية لمدة ٧٢ ساعة وتمديد فترة حظر التجول في بغداد. وأما المستولون بصورة غير قانونية على الأملاك العقارية الخاصة بالأشخاص المشردين فأُمهلوا ١٥ يوما لإحلالها وإعادة الأملاك وموجوداتها إلى أصحابها الشرعيين. وميز رئيس الوزراء المالكي الخطة الجديدة عن الجهود الماضية بإبراز جانب السيطرة العراقية على العمليات الأمنية بمساندة من قوات الولايات المتحدة، وتأكيد قرار مواجهة كافة الجماعات المسلحة بصرف النظر عن انتماءاتها الدينية أو السياسية، وتأكيد الجمع بين تدابير المصالحة والتدابير الاقتصادية.

١٠ - وعقب تدشين خطة بغداد الأمنية، لوحظ انخفاض في حجم الخسائر المدنية في بغداد، ولا سيما في عدد الجثث المجهولة الهوية التي يعثر عليها في المدينة وفي تواتر الهجمات بالسيارات المفخخة. وتواصلت الهجمات بالسيارات المفخخة بعد تنفيذ الخطة بوقت قصير، بهدف زعزعة مصداقية الخطة والتسبب في عدد كبير من الخسائر المدنية وفي أعمال انتقامية. وعزى بعض المعلقين الانخفاض الذي لوحظ في البداية في بغداد إلى قرار الميليشيات البقاء في الظل خلال العمليات الأمنية، مما أثار قلقاً إزاء عودتها إلى الظهور بسرعة بعد الانتهاء من تنفيذ الخطة الأمنية. وحظيت الخطة أيضاً بتأييد سياسي في بدايتها، بدليل تصويت البرلمان في ٢٥ كانون الثاني/يناير، حيث كان تصويت أعضاء البرلمان الـ ١٦٠ جميعهم، الذين حضروا جلسة ذلك اليوم، مؤيذاً للخطة. بيد أن زعماء من جميع الأطراف بدأوا في الإعراب عن شكوكهم بعد مرور أسابيع من بدء العمليات الأمنية.

١١ - وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أعلنت اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور المتعلقة بوضع كركوك عن صدور الأمرين رقم ٣ و ٤ اللذين يرميان إلى البدء في عملية تنقيح الأسر العربية التي استقرت في كركوك خلال حملة "التعريب" في عهد صدام حسين. ويقضي الأمران، اللذان يتطلبان موافقة السلطة التنفيذية، بمنح تعويض للأسر المنقولة. واندلعت عقب صدور إعلان اللجنة مظاهرات في كركوك قام بها معارضون لهذا التدبير على اعتبار أنه يعادل إجلاء قسرياً. ورداً على ذلك، أوضح أعضاء اللجنة أن آليتي التنقيح والتعويض اختياريان تماماً، وأن ٧ ٠٠٠ أسرة قد سُجلت في عملية التنقيح، حسبما ذكر. ولم تتضح العلاقة بين القضايا التي تناولها اللجنة العليا والقضايا التي تعالجها لجنة فض منازعات الأملاك العقارية، التي تشرف على البت في مطالبات الأشخاص الذين فقدوا أملاكهم نتيجة لأعمال النظام البعثي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وقد قُدم إلى لجنة فض منازعات الأملاك العقارية، حتى الآن، أكثر من ٥٠ ٠٠٠ مطالبة متصلة بكر كوك.

١٢ - ولا تزال كركوك تمثل مسألة بالغة الحساسية ينبغي معالجتها بحذر، لأنها قد تزيد من تردّي حالة معقدة أصلاً، سواء داخل العراق أو في المنطقة. ويرى خبراء الأمم المتحدة أن من الضروري تسوية عدة مسائل فنية عالقة حتى يتسنى إجراء استفتاء ناجح بشأن كركوك والأراضي المتنازع عليها، على نحو ما تنص عليه المادة ١٤٠ من الدستور العراقي. وتشمل هذه المسائل الفنية توضيح المسائل المحددة التي سيدلي الناس بأصواتهم عليها؛ وتعيين حدود الأراضي موضع الاستفتاء؛ وإعداد سجل انتخابي أمين؛ وتبيان معايير تحديد عتبة اعتماد نتيجة الاستفتاء؛ وإجراء تعداد للسكان قبل الاستفتاء.

١٣ - وفي ظل مناخ انعدام الثقة بين الطوائف العراقية، قوبلت محاولات جرت مؤخراً لتجاوز الفجوة العرقية والدينية بالترحيب. ففي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أصدر آية الله العظمى علي السيستاني بياناً أورد فيه القواسم المشتركة بين المسلمين الشيعة والسنة، ودعا إلى الوحدة والتعايش على أساس الاحترام المتبادل، وأكد على حرمة دماء المسلمين. وعلاوة على التأكيد بالفتاوى الزائفة التي تصدر باسمه، صرح آية الله العظمى بأن من واجب المسلمين أن يخففوا من حدة التوتر الناجم عن التزايدات السياسية، وأن يهتموا بتوثيق الروابط بين أبناء الأمة العراقية. وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧، تجمع عشرات من الشيعة والسنة لإعادة فتح مسجد سني في مدينة الصدر ذات الأغلبية الشيعية. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أي قبل شهر من ذلك، أبرم مسؤول كبير في التيار الصدري اتفاقاً مع الحزب الإسلامي العراقي، وهو حزب سني، لتشكيل لجان مشتركة في الأحياء المختلطة في بغداد للتعاون الأمني وإعادة الأشخاص المشردين داخلياً. وفي البصرة، شكّلت لجان سنية وشيعة مشتركة في شباط/فبراير ٢٠٠٧ من أجل إعادة فتح وحماية المساجد السنية التي كانت قد أغلقت في أعقاب الهجوم على ضريح سامراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد، فإن اتخاذ مزيد من المبادرات من هذا القبيل يعتبر عاملاً حيوياً لتيسير بناء الثقة وحض الطوائف العراقية على وضع حد لانعدام الثقة فيما بينها.

باء - التطورات المستجدة في المنطقة

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، شهدت المنطقة عدة تطورات وأحداث تتعلق بالعراق. ففي ٥ كانون الأول/ديسمبر عقد فريق الاتصال المعني بالعراق والتابع للجامعة العربية اجتماعاً في القاهرة أعرب فيه عن التضامن مع العراق ورفض جميع أشكال العنف في البلد. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، حضر مستشار الأمن القومي العراقي مؤتمر قمة أمني إقليمي عقد في البحرين، أعاد فيه تأكيد المكانة الحورية للمصالحة الوطنية في استراتيجية الحكومة العراقية لبطء الأمن في البلد. ومن اللافت للنظر في ١٤ كانون الثاني/

يناير ٢٠٠٧ أن قام الرئيس طالباني بزيارة رسمية للجمهورية العربية السورية، وهي أول زيارة من نوعها لرئيس دولة عراقي منذ ٣٠ عاما. وفي نهاية الزيارة، صدر بيان مشترك عن حكومتَي العراق والجمهورية العربية السورية دعا إلى زيادة التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي بين البلدين وتحسين إدارة الموارد المائية فيما بينهما.

١٥ - ولا يزال تزايد عدد العراقيين اللاجئين والمشردين داخليا يثير قلقا بالغاً في البلدان المجاورة. ونتيجة للقلق المتزايد في المنطقة، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بزيارة للمملكة العربية السعودية والأردن والجمهورية العربية السورية خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧ لإبراز مخنة اللاجئين العراقيين المقيمين في هذه البلدان. وقد جاء هذا المسعى في أعقاب توجيه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نداء في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لجمع ٦٠ مليون دولار لمساعدة مئات الآلاف من العراقيين اللاجئين والمشردين في المنطقة. وأثنى المفوض السامي على سخاء الأردن والجمهورية العربية السورية لاستضافتهما أعدادا كبيرة من العراقيين.

١٦ - وفي مسعى لتوسيع دائرة الحوار في المنطقة، دعت حكومة العراق الدول المجاورة إلى المشاركة في اجتماع تحضيرى لاجتماع وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق، يعقد في بغداد على مستوى كبار المسؤولين في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٧. وإني أرحب بهذه المبادرة الدبلوماسية الجديدة تماشيا مع دعوة الأمم المتحدة لتضافر الجهود المبذولة محليا وإقليميا ودوليا لمساندة العراق شعبا وحكومة.

جيم - التطورات الدولية

١٧ - تواصلت الأنشطة التحضيرية للعقد الدولي مع العراق، وتمخضت عن وضعه في صيغته النهائية. وبناء على طلب رئيس الوزراء المالكي، قررت استضافة اجتماع في نيويورك يوم ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ كخطوة لإطلاع الدول الأعضاء على وضع العقد الدولي مع العراق وإتاحة الفرصة للحكومة العراقية لإطلاع الجهات المانحة المحتملة على المرحلة التي بلغت في تنفيذ التزاماتها بموجب العقد. وأملني أن يتحدد تاريخ ومكان بدء تنفيذ العقد في أقرب وقت ممكن. كما أنني مؤمن إيمانا قويا بأن إحراز تقدم سياسي إيجابي وتقليل العنف شرطان أساسيان لنجاح هذه المبادرة.

١٨ - وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أعلن المفوض السامي لشؤون اللاجئين أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستدعو إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ لمناقشة الاحتياجات الإنسانية للاجئين والأشخاص المشردين داخل العراق وفي البلدان المجاورة. وسيشارك في هذا المؤتمر الوزاري السلطات العراقية والبلدان

المجاورة والبلدان المانحة الرئيسية وبلدان إعادة التوطين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالمنطقة. وسينصب اهتمام المؤتمر على طائفة عريضة من القضايا والأهداف، بما يشمل زيادة الوعي بأبعاد أزمة التشريد هذه وبالاحتياجات المتعلقة بحماية المتضررين ومساعدتهم. وسينظر المؤتمر أيضا في سبل حض المجتمع الدولي على العمل بصورة جماعية من أجل تخفيف معاناة ملايين اللاجئين والمشردين في المنطقة.

ثالثا - مستجدات أنشطة البعثة

ألف - الأنشطة السياسية للممثل الخاص للأمين العام

١٩ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أمام ممثلي الخاص، أشرف جيهانجير قاضي، اتصالات منتظمة مع طائفة عريضة من الجهات السياسية والدينية والعشائرية العراقية الفاعلة. والتقى بمسؤولين من مختلف المستويات في حكومة العراق ومجلس النواب كخطوة لتعزيز الحوار السياسي ومناقشة المسائل التشريعية، فضلا عن الشواغل ذات الأولوية بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وفي كل الاجتماعات التي عقدها، حض ممثلي الخاص على بذل جهود للتقليل من العنف المستشري في العراق ومن أثره على المواطنين العراقيين. وعقد ممثلي الخاص أيضا اجتماعات منتظمة مع الممثلين الدبلوماسيين في بغداد، وأحاطهم بآخر المستجدات في اتصالاته داخل العراق وفي المنطقة.

٢٠ - وفي مسعى لاستجلاء وجهات نظر دول المنطقة حيال العراق، قام ممثلي الخاص بجولة في المنطقة، التقى فيها بعدد من كبار المسؤولين الحكوميين في الأردن وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية والكويت والمملكة العربية السعودية. وكان الهدف العام من الجولة الاستماع إلى آراء المحاورين الرئيسيين وحض بلدانهم على اعتماد نهج أكثر إيجابية واستباقا وانفتاحا حيال مساندة حكومة العراق في جهودها الرامية إلى تقليص العنف وتعزيز الحوار الوطني. وأعرب المحاورون عن بالغ قلقهم إزاء تدهور الحالة في العراق واحتمال انتقال انعدام الاستقرار إلى البلدان المجاورة. وأعرب بعض المسؤولين أيضا عن انتقادهم لطريقة التعامل مع الحالة وللأعمال التي تقوم بها بعض الجهات الخارجية الفاعلة داخل العراق. ومع ذلك، كان هناك اتفاق عريض على ضرورة بذل كل جهد ممكن لإيجاد حلول وللعمل على الحفاظ على وحدة العراق وسلامته الإقليمية. كما بدا أن هناك تأييدا واسعا لقيام الأمم المتحدة بدور أكثر إيجابية لتعزيز الحوار الإقليمي وبناء الثقة.

٢١ - وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، حضر ممثلي الخاص منتدى "أمريكا والعالم الإسلامي" الخامس الذي عقد في الدوحة واستضافته مؤسسة بروكينغز، برعاية وزارة

الخارجية القطرية. وفي كلمته عن العراق، شدد ممثلي الخاص على ضرورة تلاقي الدول المجاورة معا وإيجاد أرضية مشتركة بينها من أجل تحقيق تقدم في العراق. ومن الأهمية بمكان مشاركة جميع الدول المجاورة في رسم سياسات بناء لتقليل العنف وزيادة فرص إرساء أسس تسوية سياسية في العراق وتمهيد الطريق أمام المصالحة الوطنية.

باء - أنشطة الدعم الدستوري

٢٢ - واصل مكتب الدعم الدستوري التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مساعدته للجنة مراجعة الدستور التابعة لمجلس النواب في مهمتها المتمثلة في إجراء مراجعة شاملة للدستور العراقي. وبالإضافة إلى تيسير الحوار بين أعضاء اللجنة حول المسائل الفنية وتعزيز قدرة اللجنة على الاتصال بالمجتمع المدني خلال عملية مراجعة الدستور، وافقت البعثة واللجنة ومجلس النواب على برنامج محدد للدعم يشمل احتياجات اللجنة من الموظفين والمعدات، التي ستوفرها البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب الدعم الدستوري أيضا المساعدة الفنية للسلطة القضائية العراقية بشأن قضايا الفدرالية العراقية وتقاسم الثروات والموارد والهيكل القضائي وحقوق الإنسان.

٢٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بدأت لجنة مراجعة الدستور عقد جلسات عامة أسبوعية لمناقشة المسائل القضائية ذات الأولوية في نص الدستور على أساس "ورقة قضايا" من إعداد البعثة. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، جرى في القاهرة، برعاية مكتب الدعم الدستوري، حوار متعدد الأطراف بشأن الهيكل القضائي العراقي تحت شعار "تحديد ملامح الجهاز القضائي الاتحادي الجديد في العراق". وحضر هذا الحوار ممثلون عن لجنة مراجعة الدستور ومجلس النواب ومجلس القضاء الأعلى ومكتب رئيس الوزراء وخبراء دوليون وأكاديميون عراقيون وقضاة وأعضاء من المجتمع المدني العراقي. وانصب اهتمام المشاركين على التعديلات الدستورية وتنفيذ القوانين اللازمة لإنشاء سلطة قضائية اتحادية قادرة على العمل. وانصب النقاش، بوجه خاص، على سبل تعزيز وزيادة تحديد مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز الاتحادية، وتعزيز استقلالية السلطة القضائية، وتحديد ملامح هيكل السلطة القضائية الإقليمية، والفصل في المنازعات الدستورية.

٢٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، أخذ مكتب الدعم الدستوري أعضاء لجنة مراجعة الدستور في جولة دراسية إلى ثلاث ولايات قضائية اتحادية في إسبانيا وألمانيا وماليزيا، للاستفادة من تجربة هذه البلدان مع الترتيبات الاتحادية والتحاو مع البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين والقضاة. وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير، دار في دبي حواران بين

الأطراف حول الفدرالية والتدفقات المالية بتيسير من مكتب الدعم الدستوري وتنظيم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وذلك للسماح لأعضاء اللجنة بإجراء مناقشات داخلية بشأن التحديات الرئيسية والتعديلات الدستورية التي من المحتمل أن تكون لازمة لبناء نظام اتحادي قادر على البقاء. وتباحث مع الوفد العراقي، الذي ضم أعضاء من اللجنة ومجلس النواب والحكومة الاتحادية، نفر من كبار الخبراء الدوليين في هذه المجالات، من بينهم ممثلون للبنك الدولي. وشملت مواضيع التباحث، بالتحديد، ما يلي: التعاون والتنسيق والاستقلالية في ممارسة السلطات الاتحادية والإقليمية؛ وطرائق التعاون والتنسيق فيما بين الحكومات، والأحكام الدستورية المتعلقة بالتدفقات المالية والممارسات الحالية المتبعة في العراق؛ وتنظيم استغلال النفط، والرقابة على الإيرادات وإخضاعها للضرائب؛ ومعايير معادلة الضرائب؛ ودور الحكومة الاتحادية في الشؤون الخارجية وتدخلات الحكومة الاتحادية في المناطق؛ وطرائق الانتقال من المحافظات إلى المناطق؛ وتوزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والمناطق.

٢٥ - وعقب احتتام كل لقاء من اللقاءات السالفة الذكر، كان مكتب الدعم الدستوري يتباحث مع المشاركين في جلسات مقصورة على العراقيين للتفكير في القضايا المطروحة ومناقشة تطبيقها على الدستور العراقي. وكانت هذه الجلسات بمثابة فرصة لأعضاء اللجنة، الذين يمثلون كل الكتل السياسية الرئيسية في العراق، لإجراء مناقشات فنية بشأن مواضيع محددة ربما تجيز إدخال تعديلات على الدستور.

جيم - أنشطة المساعدة الانتخابية

٢٦ - في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، سن مجلس النواب القانون المتعلق بتشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. والقانون حالياً في انتظار موافقة مجلس الرئاسة. وعلى إثر تصديق مجلس الرئاسة، تُمنح فترة ٦٠ يوماً، بموجبها، لاختيار أعضاء المفوضية الجديدة. وستسدي البعثة المشورة في عملية الاختيار، حيث تتوقع أن تبدأ المفوضية الجديدة مهامها بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وإلى أن يتم الانتقال إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ستواصل المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق عملها في إطار ولاية مؤقتة.

٢٧ - وتواصل البعثة عملها مع المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق، حيث أجرت تقييماً شاملاً لبناء قدرات هذه المؤسسة. وبالتشاور الوثيق مع النظراء العراقيين، سيكون هذا التقييم بمثابة إطار خطط وأنشطة مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة خلال الجزء الأول من العام. وسيشمل ذلك تدشين المفوضية الجديدة واستمرار تنمية الهياكل الأساسية الانتخابية والقدرات الفنية للإدارة.

٢٨ - ولا يزال الإعداد لأي انتخابات مقبلة في العراق ينطوي على تحديات كبرى. ففي المقام الأول، لا توجد حالياً أي مفوضية انتخابية لديها السلطة الكاملة. وعلاوة على ذلك، فإن الإطار القانوني الأساسي للأنشطة الانتخابية لم يُطبق بعد، وينبغي أن يشمل، عند تطبيقه، تشريعات تمكينية لإجراء استفتاءات بشأن الأقاليم المتنازع عليها، بما فيها كركوك، وإجراء انتخابات المحافظات، فضلاً عن إجراء استفتاء بشأن التعديلات الدستورية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يحرز أي تقدم في مسألتَي سجل الناحين أو ترسيم الحدود، وحدث تخفيض كبير في الميزانية الانتخابية، مما يتطلب أموالاً إضافية إن أُريد للأنشطة الانتخابية أن تتم. ومع افتراض استيفاء هذه الشروط، ترى المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق أن التحضير للانتخابات وإجراءها يلزمهما ما لا يقل عن ستة أشهر.

٢٩ - وستساعد البعثة المفوضية على مواجهة هذه التحديات بالمساعدة في الصياغة التشريعية وتنمية القدرات الانتخابية في المحافظات، وإسداء المشورة بشأن النظم الانتخابية، ووضع قائمة ناخبين آمنة. أما التخطيط للجولة الانتخابية المقبلة فسوف يتوقف على مباشرة هذه العمليات بنجاح في ظل الأوضاع الإنسانية والأمنية المتدهورة.

دال - التعمير والتنمية والمساعدة الإنسانية

٣٠ - ساءت الحالة الإنسانية في العراق بشكل مستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهناك بالفعل تدفقات بشرية ضخمة إلى الخارج، مع التزايد المستمر في عدد الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء. ونقلاً عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك ما يناهز مليوني لاجئ عراقي في البلدان المجاورة، معظمهم في سوريا والأردن، مما يستنزف موارد هاتين الدولتين. وفي إطار العمل الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة المختصة ومع مكتب حقوق الإنسان، تقوم البعثة برصد الحالة لضمان معرفة الاحتياجات وتلبيتها عند الإمكان في حدود الموارد المتاحة، مع تحديد الثغرات التي ينبغي سدها. ونقلاً عن المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة وبعض المصادر الحكومية، فمن بين الـ ١,٩ مليون من المشردين داخل العراق، جرى تشريد ما يناهز ٧١٢ ٠٠٠ في الأشهر الـ ١٢ الماضية نتيجة للعنف الطائفي والعمليات العسكرية. وينتمي ما يقرب من ٨٠ في المائة من هؤلاء الأشخاص إلى المحافظات الوسطى والجنوبية، مما يدل على أن هذا التحرك الهائل قائم على أسس عرقية و/أو طائفية. والأُنكى من ذلك أن العراق يعيش حالياً أزمة في مجال حماية حقوق الإنسان تحمل في طياتها إمكانية التحول إلى حالة طوارئ إنسانية في أقصى درجاتها، ما لم يتم تبديد مخاوف والإفلات من العقاب والفوضى، إلى جانب بذل جهود لتلبية الاحتياجات المادية الأساسية.

٣١ - والآثار المترتبة على هذه الحالة بعيدة المدى. فعدد الأطفال غير القادرين على الانتظام في المدارس يتزايد، خاصة في منطقة بغداد، كما أن هجرة الكفاءات مستمرة مع مغادرة الاختصاصيين وذوي المهارات للبلد. أما معدلات البطالة والتضخم ففي تزايد مستمر. كذلك، انخفضت مستويات معيشة العراقيين كافة رغم المبادرات الجارية لإعادة بناء الهياكل الأساسية والقدرات اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية من قبيل الكهرباء والرعاية الصحية ومياه الشرب والمرافق الصحية. والأمن الغذائي مزعزع، حيث يعتمد ما يزيد عن ثلث السكان على نظام توزيع حصص الإغاثية (نظام التوزيع العام) المتدهور بسرعة وتأثير هذه الحالة على الأطفال، بوجه خاص، يؤدي إلى زيادة حالات سوء التغذية المزمن والحاد، فضلاً عن معدلات الانقطاع عن الدراسة والتغيب عن المدرسة بدون إذن. كذلك، تدنت إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، لأن انعدام الأمن يهدد الجهود المبذولة لتوفير أبسط الخدمات الأساسية.

٣٢ - وقد تمخضت جهود التوعية التي بدأها منسق الإغاثة الطارئة عن مبادرة بدأت تكتسب زخماً. كما أن المنسق بالنيابة يعمل على حشد منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة والحكومة العراقية لتقييم الحالة وتحديد مسارات العمل الممكنة. ومن بين هذه المسارات آليات جمع المعلومات والتنسيق مع النظراء في البلدان المجاورة تحسباً لأسوأ الفروض، أي تدفق الناس بأعداد كبيرة من العراق إلى الخارج.

٣٣ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اجتمعت في جنيف أيضاً وكالات الأمم المتحدة المختصة والمنظمات غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية لمناقشة الحالة الإنسانية المتدهورة في العراق. وشارك في رئاسة الاجتماع منسق الإغاثة الطارئة بالنيابة ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق. وتوصل الاجتماع إلى اتفاق على إبقاء العراق في قائمة الاهتمامات الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة، مع تحديد نطاق ومستوى استجابة الأمم المتحدة للحالة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، استمرت المشاورات مع الجهات المانحة والحكومة العراقية. وسوف تليها جهود لتحديد دور منظومة الأمم المتحدة على أساس الثغرات التي تكون قد شابت المساعدة.

٣٤ - ومع تجلي الأزمة الإنسانية للعيان، تطالب الأمم المتحدة بشكل متزايد بضرب المثل القيادي. وستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في العراق برأبهما للتعمير والتنمية حيثما أمكن، بما في ذلك مساندة العقد الدولي مع العراق، مع القيام بدور قوي في مجال استقطاب الدعم للمسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان. ومن شأن معالجة المسائل الإنسانية أن يفسح المجال أمام مبادرات التنمية السياسية والاقتصادية.

هاء - الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان

٣٥ - ما زال المدنيون هم الضحايا الرئيسيين للحالة الأمنية السائدة المتسمة بالأعمال الإرهابية، والأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية والمتطرفون الدينيون والمليشيات، فضلاً عن عمليات القوات الأمنية والعسكرية. وتغذي أعمال العنف اليومية دائرة انتقام تشمل هجمات بمدافع الهاون وعمليات اختطاف واغتيالات. وقد عطل العنف الذي لا يلين الخدمات الأساسية، خاصة الإمدادات اللازمة لأكثر المجموعات ضعفاً، وأدى إلى تشريد المزيد من السكان المدنيين. وفي غياب تدابير ملموسة من جانب الحكومة العراقية للتصدي لمناخ الإفلات من العقاب، فإن آثار العنف ما زالت تشل المؤسسات التي تعزز سيادة القانون، خاصة قوات الأمن والسلطة القضائية.

٣٦ - ونقلًا عن وزارة حقوق الإنسان العراقية، كان في العراق ٦٢٢ ٣٠ معتقلاً حتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، منهم ٩٨٩ ١٣ معتقلاً لدى القوة المتعددة الجنسيات. وعلى إثر التحقيق في بلاغات بوقوع اعتداءات في مرافق وزارة الداخلية، أصدرت الحكومة العراقية أوامر بإلقاء القبض على ٥٢ فرداً من مرفق الموقع ٤. وحتى الآن، لم يجر تنفيذ هذه الأوامر. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، استؤنفت عمليات تفتيش السجون المشتركة بين القوة المتعددة الجنسيات والسلطات العراقية بعد انقطاع دام سبعة أشهر. ومن الأساسي إخضاع المسؤولين المكلفين إنفاذ القانون للمساءلة وإنهاء حالة الإفلات من العقاب وتعزيز قدرة المؤسسات على تعزيز سيادة القانون، يلزم إخضاع المسؤولين المكلفين بإنفاذ القانون للمساءلة. وهذا له أهمية خاصة في الوقت الحاضر لأن من المتوقع أن يسفر تنفيذ خطة بغداد الأمنية عن المزيد من الاعتقالات.

٣٧ - ولا تزال الجماعات المسلحة تستهدف الاختصاصيين، من قبيل الأكاديميين والأخصائيين الصحيين والصحفيين. فقد أبلغت لجنة حماية الصحفيين عن وفاة ٤٧ من العاملين في وسائل الإعلام نتيجة لاعتقالات مقصودة أو تراشق نيران أو أعمال حربية أخرى في عام ٢٠٠٦. ومع فرار الكثيرين من العراق لا تتوافر حالياً أرقام دقيقة عن الخسائر من أخصائيي الصحة، الذين استُهدفوا على نحو مماثل. وقد أدى هذا الرحيل إلى تدني عدد أخصائيي الصحة المستترَف أصلاً في جميع أنحاء البلد. وقامت الرابطة العراقية لمحاضري الجامعات بالإبلاغ عن مقتل حوالي ٣٠٠ أكاديمي وموظف إداري جامعي منذ آذار/مارس ٢٠٠٣. وعلى سبيل المثال، كانت الجامعة المستنصرية في بغداد هدفاً لهجومين إرهابيين شائنين في ١٦ كانون الثاني/يناير و ٢٥ شباط/فبراير، أسفرا عن وفاة العشرات من الطلاب والعاملين بالجامعة.

٣٨ - أما الجالية الفلسطينية في العراق، التي تقدر حالياً بما يزيد عن ١٥ ٠٠٠ شخص، فتعاني من الترويع وعمليات الاختطاف والاعتقالات المنتظمة. ففي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قام رجال مجهولو الهوية، بعضهم بزي الشرطة، باختطاف ٦٠ فلسطينياً من بيوتهم في ثلاث من ضواحي بغداد. وعند إطلاق سراحهم، بدا على بعض الضحايا علامات الإيذاء البدني. وتشير سجلات البعثة إلى أن ١٨٦ فلسطينياً قد قتلوا خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. والتمس ما يناهز ٧٠٠ فلسطيني اللجوء على الحدود بين العراق والجمهورية العربية السورية وفي مخيم الوليد الواقع على الجانب العراقي من الحدود. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية الأغذية والمياه والمؤون والأدوية، بينما تقدم لجنة الصليب الأحمر الدولية الخيام وغيرها من مواد الإغاثة الأساسية. وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قام ممثل كبير للسلطة الفلسطينية بزيارة للعراق بعد فشل عدة محاولات، حيث سعى إلى الحصول على ضمانات من الرئيس طالباني ورئيس الوزراء المالكي لحماية الفلسطينيين في العراق.

٣٩ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، رفضت دائرة الاستئناف بالحكمة العراقية العليا بالإجماع الطعن المقدم من صدام حسين والمدعى عليهما معه، برزان التكريتي وعواد البندر، مؤيدة أحكام الإعدام الثلاثة. وأعادت دائرة الاستئناف قضية مدعى عليه رابع، هو طه ياسين رمضان، إلى المحكمة العراقية العليا لإصدار حكم جديد فيها، موصية بتوقيع حكم أشد من حكم السجن مدى الحياة الذي صدر في حقه. وفي بيان صادر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أعرب المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين عن قلقه إزاء تقاعس فريق الدفاع عن معالجة أوجه القصور الخطيرة في المحاكمة. وحث الحكومة على عدم تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة في محاكمة تشوبها العيوب الإجرائية. ودعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لويز أربور، إلى ضبط النفس من جانب السلطات العراقية، وأعربت مجدداً عن شكوكها إزاء عملية الاستئناف ونزاهة المحاكمة الأصلية. غير أن صدام حسين أُعدم في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وأُعدم المدعى عليهما الآخران في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٤٠ - وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى المحكمة العراقية العليا، كصديقة للمحكمة، عريضة دعوى تعارض فيها توقيع عقوبة الإعدام في قضية طه ياسين رمضان. وأظهرت المفوضية السامية في عريضتها أن

”الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في العراق على مر عشرات السنوات قد تم توثيقها على أكمل وجه من جانب جهاز الأمم المتحدة لحقوق

الإنسان. ولا شك في أن فظائع الماضي يجب أن تجابه بفعالية وأن يقدم مرتكبوها إلى العدالة. ومع ذلك، أظهرت التجربة والتاريخ، في وقائع مختلفة تماماً في جميع أنحاء العالم، الضرورة المطلقة لتزاهة هذه الإجراءات، سواء من الناحية العملية أو النظرية، من أجل تفهم الماضي على حقيقته، والمصالحة الوطنية، وبناء مجتمع عادل وقوي وقادر على البقاء قوامه سيادة القانون ومراعاة حقوق الإنسان لكل من الضحايا والمتهمين“.

وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أصدرت المحكمة العراقية العليا قرارها بالحكم بالإعدام على السيد رمضان.

٤١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ جرى تنظيم سلسلة من الاجتماعات في بغداد لمساعدة وزارة حقوق الإنسان على توسيع نطاق برنامجها وتحسين تعاونها مع المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، وتعزيز قدرتها على ممارسة الضغط. وكذلك، ساندت البعثة مجلس القضاء الأعلى في قيادته للفريق العامل القطاعي المعني بسيادة القانون والمؤلف من الحكومة العراقية والجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اعتمد الفريق العامل خطة لإصلاح القطاع العدلي.

رابعاً - مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق

٤٢ - في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بلغت المساهمات الإجمالية لصندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثمار في العراق، وهو أحد صندوقي مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، ١٢,١ بليون دولار. وحتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تمت الموافقة على أن يعول في إطار صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثمار في العراق ما مجموعه ١١٣ مشروعاً، قيمتها ٨٩٣ مليون دولار. واستمراراً للتقدم الكبير في التنفيذ، أبرمت عقود قيمتها الإجمالية ٦٩٣ مليون دولار (أي ٧٨ في المائة من التمويل الإجمالي المعتمد) وتم صرف مبلغ ٥٩١ مليون دولار (أي ٦٦ في المائة من التمويل الإجمالي المعتمد).

٤٣ - وبدعوة من حكومة تركيا، سيعقد الاجتماع الخامس للجنة المانحين بمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق في اسطنبول، تركيا، في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧. وخلال اجتماع اسطنبول هذا، ستقدم الأمم المتحدة والبنك الدولي تقارير عن الأنشطة المضطلع بها من خلال الصندوقين وتقيماً للتأثيرات المحققة. وستنظر لجنة المانحين أيضاً في مختلف القضايا الاستراتيجية والسياساتية المتصلة بنطاق مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق وعملياته المستقبلية.

خامسا - القضايا الأمنية والتنفيذية

ألف - تقييم الحالة الأمنية

٤٤ - لا تزال الحالة الأمنية في العراق معقدة ويصعب التنبؤ بها، ولا سيما مع انتقال المسؤولية عن الأمن من القوة المتعددة الجنسيات إلى قوات الأمن العراقية. ولم يجر حتى الآن اختبار قدرة قوات الأمن العراقية، بشكل كامل، على الوفاء بهذا الالتزام. وظلت الحالة الأمنية السائدة تتسم بالخطورة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث ازدادت حدة الصراع بين مختلف الأحزاب السياسية والفصائل وجماعات الميليشيا وعناصر التمرد. وتتجلى هذه الحالة بوضوح في بغداد، حيث تواصلت أعمال القتال والعنف رغم أوجه النجاح الأولية في إطار خطة بغداد الأمنية.

٤٥ - ولا يزال وجود الأمم المتحدة وأنشطتها في العراق محدودة للغاية جراء الحالة الأمنية السائدة في البلد. إلا أن مستوى الخطر لا يزال يقيّم كمتوسط، في ظل وجود تدابير تهدئة ملحوظة وتدريب عال لموظفي الأمم المتحدة. وما زال خطر التعرض للنيران غير المباشرة كبير. كما أن استخدام جماعات المعارضة المسلحة زيا رسميا مقلدا وبطاقات هوية مزورة يُعد مصدر قلق بالغ. ومن دواعي القلق الأخرى استخدام هذه الجماعات لأساليب جديدة تتضمن استعمال غاز الكلور في أسلحتها. ومما يقلق الأمم المتحدة بشكل خاص الهجمات الناجحة التي تعرضت لها مؤخرا ثماني طائرات عمودية في العراق. فمنذ أوائل كانون الثاني/يناير، هوجمت ودُمرت ست طائرات عمودية تابعة للقوة المتعددة الجنسيات واثنان لمقاولين تابعين لوزارة الخارجية الأمريكية. وعلى الرغم من اشتراك الجميع في دعم العمليات القتالية، تواصل البعثة إعادة تقييم مستوى الخطر الذي يتهدد موظفي الأمم المتحدة الذين يستخدمون وسيلة النقل هذه.

٤٦ - وتتواصل الحوادث الأمنية الخطيرة بمعدل مرتفع، حيث يبلغ المتوسط اليومي ١٦٠ حادثة. وهناك ارتفاع مناظر في مستوى الخسائر في المدنيين والقوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية. ولا يزال الصراع يتسم بشن هجمات على القوة المتعددة الجنسيات، وممارسة العنف الطائفي من جانب المتمردين والمليشيات. فهم يستخدمون التفجيرات الانتحارية، والاعتقالات، وأعمال الخطف، والهجمات العشوائية بالنيران غير المباشرة باستخدام الصواريخ والمهاون. وتشتد الحوادث ضد القوة المتعددة الجنسيات بشكل خاص في الرمادي والفلوجة، حيث تكثُر الكمائن على جوانب الطرق، وتتواصل الهجمات ضد الشرطة والقواعد العسكرية. ويشكل الوجود المزعوم لتنظيم القاعدة في العراق في محافظتي ديالى والأنبار عاملا من عوامل استمرار الصراع واتساع نطاقه. وعلى الرغم من أن الاهتمام

منصب على الحالة الأمنية في بغداد، فإن حوادث العنف غالبا ما لا يُلاحظ وقوعها في جميع مناطق العراق تقريبا.

٤٧ - وبينما ظلت المنطقة الكردية تتسم بالهدوء النسبي، أثارت سلسلة من الحوادث مشاعر القلق. فعقب الغارة التي شنتها القوة المتعددة الجنسيات على المكتب الإيراني في أربيل، سادت فترة من التوتر والاحتكاك بين القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن المحلية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، تعرضت كركوك كذلك لموجات من تفجيرات السيارات. وفي الشمال أيضا، شهدت الموصل وتلعفر هجمات متعددة بالقنابل.

٤٨ - وواصلت القوة المتعددة الجنسيات القيام بعمليات مكثفة في محافظة ديالى بالاقتران مع عمليات محاصرة وتفتيش على نطاق واسع في بلد روز وبعقوبة. واحتُجز العديد من المشتبه فيهم، كما اكتُشفت مخابئ للأسلحة. ورغم هذه العمليات، يتواصل التمرد في محافظتي ديالى والأنبار. وتواصل جماعات المعارضة المسلحة نصب الكمائن على الطرق الرئيسية في الفلوجة والرمادي، حيث تستخدم متفجرات تتسم بفعالية متزايدة، وأساليب متطورة.

٤٩ - وفي بغداد، تتعرض الأحياء السنية والشيعة لاعتداءات متبادلة متكررة باستخدام المتفجرات المرتجلة والهاون والصواريخ وعادة ما توجه في اليوم الواحد قنابل يصل عددها إلى ١٥ قنبلة متفاوتة الحجم إلى أهداف في أنحاء المدينة، تصاحبها هجمات انتقامية بالهاون على أحياء سكنية. وفي هجوم هو الأكثر دموية، وقع في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قام انتحاري بتفجير شاحنة محملة بطن من المتفجرات في أحد الأسواق، مما أسفر عن مقتل ١٣٥ شخصا وإصابة ٣٠٥. ويزيد من تعقيد هذا الموقف المعدلات المرتفعة لعمليات الخطف، وإطلاق النار من السيارات المارة، وإلقاء الجثث الممزقة على الطرق.

٥٠ - وزادت الهجمات بالنيران غير المباشرة على المنطقة الدولية في بغداد من معدل ٢-١ أسبوعيا عام ٢٠٠٦ إلى ما يفوق ٤ هجمات أسبوعيا في بداية عام ٢٠٠٧. وإلى جانب الخطر المتزايد لهجمات النيران غير المباشرة، وقع كذلك عدد من حوادث إطلاق النار في محيط نقاط تفتيش مداخل المنطقة الدولية. ففي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أوقفت في أحد نقاط تفتيش المداخل سيارة تحمل نحو ٤ كيلوغرامات من المتفجرات مخبأة داخل صناديق للخضراوات في صندوق السيارة.

٥١ - وتبرز هذه التحديات الأمنية لسلامة المنطقة الدولية، إلى جانب تزايد خطر الاختطاف، المخاطر التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة في بغداد. إلا أن هناك تدابير تخفيف واسعة النطاق داخل المنطقة الدولية تُتخذ بهدف تقليل الأخطار التي تتهدد موظفي الأمم

المتحدة بوجه عام. فحركة موظفي الأمم المتحدة في المنطقة الدولية تخضع للمراقبة من خلال حظر التجول وتقييد حرية الحركة. كما أن الذهاب إلى المباني الحكومية خارج المنطقة الدولية يقتضي وجود حراسة مسلحة. وقد وضعت البعثة إجراءات لهذه الضرورة موضع التنفيذ. ويتعرض الموظفون الوطنيون العاملون في جميع المواقع في العراق لمستويات عالية من الخطر، لا سيما عند تنقلهم إلى عملهم ومنه. وقد وُضعت مجموعة تدابير خاصة بالعراق لتقليل ما يتعرضون له من مخاطر.

٥٢ - ويلزم إجراء عمليات تنقيح وتعديل متكررة للتدابير الأمنية الوقائية من أجل مواجهة المخاطر المستجدة. ومن أمثلة ذلك الغارة التي شنها المتمرّدون - على طريقة الفدائيين - على مركز التنسيق المشترك للمحافظة في كربلاء. في هذه الحادثة، اخترق المتمرّدون نقاط التفشيّش الأمنية التابعة للجيش العراقي والشرطة في كربلاء في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وذلك بالتنكر في الزي الرسمي للجيش الأمريكي واستخدام مركبات شبيهة بمركباته. ونجحوا في اختطاف خمسة ضباط أمريكيين كانوا يحضرون اجتماعاً في القاعدة وقتلوه في وقت لاحق.

٥٣ - وأثناء احتفال الشيعة بذكرى عاشوراء (٢٠-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، وقع عدد من أحداث العنف في أنحاء البلد. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وخلال الوقوف حدادا لمدة ١٥ دقيقة إحياء للذكرى السنوية الأولى لتفجير ضريح سامراء، كسرت الصمت ثلاثة انفجارات ضخمة لسيارات ضربت سوق الشورجة، مسفرة عن مقتل ٨٠ شخصا وإصابة ما يزيد على ١٥٠. وفي حادث بالغ الخطورة، اشتبكت جماعة "جند السماء" الشيعية مع قوات الأمن خارج النجف. وأسقطت أثناء المعركة طائرة عمودية هجومية أمريكية، وزُعم فيما أوردته التقارير أن ٢٠٠ متمرّد قد قتلوا. وصودر في العملية العديد من الأسلحة الجديدة والحديثة، منها مدفع مضاد للطائرات محمول على شاحنة.

٥٤ - وتعرضت المنطقة الجنوبية السفلى لعدد من حوادث العنف. شملت تخرشات وكمائن واغتيالات تعرض لها الحجاج العائدين من الحج، لا سيما بالقرب من الإسكندرية. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قُتل عدد من شيوخ القبائل ومسؤولي المحافظات أثناء عودتهم من مؤتمر المصالحة الوطنية في بغداد. وفي ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قُتل ٦٠ شخصا جراء انفجار سيارة في الحلة. وفي البصرة والمناطق المحيطة، واصلت الميليشيات مناوشة القوة المتعددة الجنسيات ومهاجمتها بشكل يومي. وزادت معدلات هجمات الصواريخ والهاون ودقتها، ولا سيما على قصر البصرة ومبنى المحافظة القديم، حيث يتعرض قصر البصرة إلى ١٠

عمليات لإطلاق الصواريخ في اليوم الواحد. ويجري حاليا استعراض وجود الأمم المتحدة في قصر البصرة في ضوء القرار الذي اتخذته المملكة المتحدة مؤخرا بتعزيز وجودها في الجنوب.

باء - المرافق واللوجستيات والدعم

٥٥ - زادت مؤخرا حالات إطلاق النيران غير المباشرة على المنطقة الدولية في بغداد. لكن جانبا فقط من مرفق الإقامة المؤقت للبعثة لديه سقف للحماية، مما يحد من عدد الموظفين الذين يمكن نشرهم بأمان في بغداد. وتم اختيار مقاول لبناء سقف للحماية للمنطقة المتبقية من المجموع. ومن المتوقع أن تبدأ أعمال البناء في المستقبل القريب وأن تكتمل في غضون ثلاثة إلى أربعة أشهر عقب توقيع العقد. وفي غضون ذلك، أنشئت أماكن نوم للطوارئ في مرفق يماثل الثكنة وله سقف للحماية. وتتوقع البعثة، فيما يخص مقر الأمم المتحدة المتكامل المقبل في بغداد ورهنا بتوافر مقاول مناسب/مقاولين مناسبين، أن يبدأ العمل في الموقع الذي خصصته الحكومة العراقية في غضون بضعة أشهر. وبعد تطهير الموقع وإجراء المسوحات التقنية، بلغت خطط التطوير، بما فيها بيان العمل، مرحلة الإعداد النهائية. وستواصل البعثة تطبيق برنامج التعزيز المدني للوجستيات واتفاق ٦٠٧ في حالة عدم توافر جهة خدمية مكافئة بسبب الحالة الأمنية أو لانعدام الإمكانية في منطقة البعثة.

٥٦ - وقد قدمت الدائمك طائرة ثابتة الجناحين مكرسة لاستخدام البعثة، بدأت خدماتها في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وتواصل اليابان توفير رحلة جوية أسبوعية مكرسة للبعثة. وهذه الترتيبات محدودة الوقت. وفي حالة عدم تمديدها، سيتعين دراسة خيارات بديلة للدعم بطائرات ثابتة الجناحين بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بما في ذلك الخيارات التجارية. كما يجري النظر في حدودى التماس الدعم بطائرات تجارية عمودية ذات أجنحة دوارة. فللدعم بالطائرات العمودية أهمية بالغة بالنسبة للتحركات بين مطار بغداد الدولي والمنطقة الدولية، وللتحركات الأخرى داخل العراق. إلا أن قدرة الحفاظ على مستويات منخفضة من المخاطر في استخدام طائرات عمودية تابعة للأمم المتحدة تعد جوهرية بالنسبة لحدوى هذا الخيار.

٥٧ - وأود الإعراب عن امتناني الشديد للدول الأعضاء التي تواصل توفير الدعم اللوجستي والوقائي لوجود الأمم المتحدة في العراق. وسوف تواجه البعثة تحديات كبيرة في عام ٢٠٠٧ فيما يتعلق بتنمية قدراتها التنفيذية في سبيل الاعتماد التدريجي على النفس. وسيشمل ذلك إنشاء مرافق دائمة للمكاتب والإقامة وتطوير قدرات نقل مستقلة، قدر الإمكان. وفي ظل الظروف الأمنية الحالية، سيفرض ذلك تحديات لوجستية ومالية ضخمة. وسيلزم توافر دعم كامل من الدول الأعضاء والحكومة العراقية من أجل تحقيق هذه

الأهداف. وفي هذا السياق، أذكر الدول الأعضاء بأن الصندوق الاستثماري المنشأ عام ٢٠٠٤ لدعم الكيان القائم بذاته، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، سيُستهلك بالكامل بحلول آذار/مارس ٢٠٠٧. والكيان القائم بذاته، تحت قيادة القوة المتعددة الجنسيات، له مهمة محددة تتمثل في توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق. وقد تلقى منذ إنشائه مساهمات تفوق قيمتها ٢٠ مليون دولار من ١٦ دولة عضوا.

جيم - الاتفاقات

٥٨ - وُقّع اتفاق مركز البعثة بين الأمم المتحدة وحكومة العراق في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ولكنه لن يدخل حيز التنفيذ إلا بعد تصديق مجلس النواب عليه رسميا. وبينما أُبلغت الأمم المتحدة بأن المسألة عُرضت على مجلس النواب لاتخاذ اللازم، فإن القرار لم يصدر بعد. وإني لأحث حكومة العراق بقوة على التعجيل بهذه العملية وإصدار مذكرة الإقرار الرسمية المطلوبة في أقرب وقت ممكن.

دال - ملاحظات

٥٩ - تكتسب المستويات المتصاعدة من أعمال العنف والهجمات الإرهابية والصراعات الطائفية، التي أطبقت على أجزاء كبيرة من العراق، قوة ذاتية متزايدة يمكنها أن تغطي على العمليات والمؤسسات السياسية المشهية في البلد. كما أن ارتفاع مستوى الخسائر اليومية بين صفوف المدنيين، وتزايد عدد حالات التشريد، يزيدان من الشعور بانعدام الأمن والتشاؤم بين عامة العراقيين. وإذا لم يوضع حد لدائرة العنف، فإن الجهود التي بُذلت على مدى السنوات العديدة الماضية قد تتهدد.

٦٠ - وأنوه بالجهود التي تبذلها حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات من أجل تحسين الحالة الأمنية، وأحض كل الأطراف المعنية على المضي بأسلوب يعزز من سلامة عاصمة البلد وأمنها من أجل جميع العراقيين. وعلى الرغم من تحقيق نجاح مبدئي، فإن من السابق لأوانه تقييم مدى فعالية خطة بغداد الأمنية الأخيرة. وبينما سيمر وقت قبل أن يُظهر هذا التدبير الأمني الجديد نتائج ملموسة، فإن نجاحه في نهاية المطاف سيعتمد على الأرجح على التنفيذ الناجح لمجموعة أوسع نطاقا من التدابير التي تستهدف تعزيز الحوار السياسي والتنمية الاقتصادية والتعمير.

٦١ - ومما له أهمية بالغة أن يتلاقى القادة العراقيون بروح من الاحترام المتبادل والاستعداد للتفاوض. فتحقيق الأهداف السياسية عن طريق العنف لن يُسفر إلا عن المزيد من العنف. والشعب العراقي وحده هو الذي يمكنه تحديد مصيره المشترك والاتفاق على هيكل الدولة

العراقية. ويتعين أن يستند بناء المؤسسات الجديدة إلى مبدأ التوزيع العادل للسلطة والتفاسم المنصف للموارد والثروات الوطنية. وسيتيح ذلك لجميع الطوائف العراقية أن تحقق قدرا أكبر من الأمن والسلام والرخاء.

٦٢ - ولكي تكون لجميع الفئات العراقية مصلحة حقيقية في مستقبل بلدهم، أدعو جميع الأطراف المعنية إلى دعم عملية حقيقية لمراجعة الدستور تتيح الفرصة أمام تحقيق توافق عريض في الآراء بشأن القضايا الرئيسية، بما فيها الفدرالية وتقاسم الموارد. وآمل أن تساعد أحكام قانون النفط الجديد، المعروض حاليا على مجلس النواب، في تحقيق الرخاء الاقتصادي للعراق في المستقبل، وأن تساهم في عملية المصالحة الوطنية. وأمل في تحقيق توافق في الآراء بشأن القضايا الأخرى ذات الأهمية الحاسمة، فإن من الضروري كذلك أن يضع القادة العراقيون للسمات النهائية على مشاريع القوانين الرئيسية التي لم تعتمد بعد، والتي منها ما يتعلق باجتماعات البعث، والانتخابات المحلية، وربما قانون للعفو.

٦٣ - وقد أصبح تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان مصدرا للقلق البالغ. وأنوه هنا إلى المعدل المخيف لحالات التشريد الذي بلغ ارتفاعا غير مسبوق، حيث يوجد مليوناً لاجئ في البلدان المجاورة ونحو ١,٩ مليون مشرد داخل العراق. وبينما يعيش بعض هؤلاء اللاجئين في بلدان مجاورة منذ ما قبل آذار/مارس ٢٠٠٣، فإن أعدادا كبيرة قد فرت في أعقاب تفجير مسجد الإمام العسكري في سامراء في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦. والتشريد مستمر يوميا بسبب مستويات العنف والترويع المستمرة داخل العراق. والحاجة ماسة للمزيد من التعاون الدولي لمواجهة هذه الأزمة الإنسانية المتفاقمة. وأشيد هنا بكرم عدد من البلدان، ولا سيما الأردن والجمهورية العربية السورية، لاستضافتهما أعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين. وأحضر هنا المجتمع الدولي على دعم ما تبذله الأمم المتحدة من جهود من أجل مساعدة المحتاجين. وبينما يستمر المدنيون في تحمل العبء الأكبر للعنف في العراق، فإنني أعتقد كذلك أن الحالة تستدعي إنشاء نظام حماية وطني في العراق يستند إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن جانبها، ستواصل الأمم المتحدة رصد حالة حقوق الإنسان في العراق وتقديم تقارير بشأنها.

٦٤ - ومن منظور إقليمي، فإنني أؤمن إيمانا قويا بضرورة تعزيز الحوار بين العراق وجيرانه. فالعناصر الفاعلة الإقليمية يمكنها القيام بدور رئيسي في المساعدة على تحقيق الاستقرار في العراق، مما يمكن أن يعود بالنفع على أمنهم في الأجل الطويل. وأرحب هنا بالحوار المتواصل بين العراق وجيرانه، عبر الاتصالات الثنائية العادية والاجتماعات الدورية لوزراء الخارجية والداخلية بالمنطقة. ولكن بالنظر إلى تعقد الحالة داخل العراق وانعكاساتها الإقليمية الأعم،

فإن الحاجة تدعو إلى المزيد من التفكير البناء بشأن كيفية النهوض بالحوار بين العراق وجيرانه كافة من أجل الأخذ بتدابير ملموسة لبناء الثقة.

٦٥ - وفي هذه الأوقات الصعبة، يجب على العراقيين من الساسة، والزعماء الدينيين، وشيوخ القبائل، وأعضاء المجتمع المدني ذوي النفوذ، ألا يغفلوا الهدف الجوهرى المتمثل في الحفاظ على الوحدة الوطنية للعراق. ويجب عليهم العمل من أجل تسوية خلافاتهم سلمياً، وصون الكرامة الإنسانية لجميع العراقيين بصرف النظر عن عقيدتهم أو عرقهم. ولا شك في أن الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حلول سياسية تمثل تحدياً مثبطاً يقترن بطريق تكتنفه عقبات كبرى يتعين التغلب عليها. ولا مجال هنا للحلول السريعة. فالصبر والمثابرة لازمان من دون أطر زمنية جامدة ومصطنعة. وفي نهاية المطاف، فإن الشعب العراقي وقادته يواجهون خياراً جوهرياً، بين السعي إلى تحقيق تسوية سياسية عن طريق التفاوض، أو التماهي في الانزلاق إلى هاوية الصراع الطائفي. وأعتقد أن الوقت لم يفت بعد لتحويل المسار ومنع المزيد من التصعيد.

٦٦ - إن الأمم المتحدة ملتزمة بولايتها المقررة بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بأداء دور في دعم التنمية السياسية والاقتصادية في العراق. فبموجب الفقرة ٧ (أ) من القرار، ستواصل الأمم المتحدة الاشتراك في التيسير السياسي وبذل مساعيها الحميدة لدى جميع الأطراف المعنية. كما تلتزم الأمم المتحدة بتوفير المساعدة الفنية للعمليات الانتخابية في العراق، وكذلك في بناء مؤسسات ديمقراطية واتحادية جديدة. وبموجب الفقرة ٧ (ب) من القرار، ستبذل الأمم المتحدة كل ما في وسعها من أجل دعم الأنشطة في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون، وكذلك فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، والتعمير، والتنمية الاقتصادية. وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، ستواصل البعثة دعم العقد الدولي مع العراق.

٦٧ - وأود أن أكرر الإعراب عن تقديري للدول الأعضاء التي دعمت أنشطة الأمم المتحدة في العراق، ولا سيما من خلال توفير المستشارين العسكريين وقوات الأمن. فالأمم المتحدة ستستمر في الاعتماد على هذا الدعم، وبخاصة فيما يتعلق بالصندوق الاستثماري للكيان القائم بذاته والذي أنشئ لتمويل قوة "الحلقة الوسطى" لحماية وجود الأمم المتحدة في العراق. ومما له أهمية بالغة أن تُمنح مساهمات مالية جديدة للصندوق الاستثماري من أجل كفالة أن تحظى قوة "الحلقة الوسطى" بموارد كافية في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، أُعرب عن امتناني لحكومتى الدائمك واليابان لتوفيرهما الدعم الجوي. فهذه الترتيبات في غاية الأهمية لكي تعمل الأمم المتحدة في العراق، وآمل أن تستمر في المستقبل.

٦٨ - كما أود الإعراب عن خالص تقديري لممثلي الخاص في العراق، أشرف جيهانجير قاضي، على ما يبذله من جهود متواصلة. ذلك أن رسوخ التزامه وقيادته على مدى السنوات العديدة الماضية لجدير بالإعجاب حقاً. كما أود أن أتقدم بشكري الخاص إلى جميع الموظفين الذين يعملون في ظروف تتسم بالصعوبة والتحدي البالغين من أجل تنفيذ ولاية الأمم المتحدة في العراق.
